

and analyzed to draw conclusions and make recommendations in light of that.

The results of the study showed that the government, through the Finance Law of 2022, has taken many tax measures aimed primarily at supporting economic activities, such as aquaculture, tourism and agriculture, and measures to promote investments and national production. Finally, the study suggested the need to strengthen fiscal control and work on detecting fraudulent taxpayers, especially in the field of electronic commerce, to enhance tax revenue.

Keywords: Taxes, Tax support, Tax exemption, Algerian economy, Finance law.

JEL Classification Codes: K34 ،E62 ،H21 ،H25 ،H71.

مقدمة:

من بين أهم الإيرادات السيادية التي تعتمد عليها الدول بشكل رئيسي لتمويل الإنفاق الحكومي نجد الضرائب والرسوم، والتي تفرض على المكلفين بشكل دوري. ولا شك أنه كلما كانت الحصيلة الضريبية المتأتية من هذه الضرائب والرسوم مرتفعة عبرت عن الحالة الصحية للنشاط الاقتصادي في البلد، كونها تعكس مؤشرات النمو الاقتصادية، لاسيما في البلدان التي تعتمد على النمط التصريحي (الإقراري)، والذي يقوم فيه المكلف بنفسه بوضع التصريح بالضريبة، لتمنح فيما بعد الإدارة الجبائية المختصة الأحقية في مراقبة هذا التصريح.

والجزائر على غرار هذه الدول تتبنى هذا النمط الضريبي التصريحي، وتعمل هيئاتها الحكومية المختصة باستمرار على وضع قوانين مالية وضريبية تهدف من خلالها إلى عقلنة عمليات النظام الضريبي الجزائري للوصول إلى شفافية ضريبية أفضل، وإلى وعاء ضريبي ينسجم مع بيئة المكلف؛ الأمر الذي يتيح في الأخير تنفيذ التدابير الإستراتيجية المثلى للوصول إلى التحصيل الضريبي المرجو من النظام الضريبي ككل.

إشكالية الدراسة: لم يعد مفهوم الضرائب باختلاف أشكالها يقتصر فقط على تحقيق العوائد المالية للخرينة العمومية، بل أصبحت الضرائب أداة إستراتيجية في يد مُتخذي القرارات على المستوى الكلي، وهذا باستعمالها في توجيه وضبط الاقتصاديات؛ لهذا تأخذ اليوم الجوانب الضريبية حيزاً مهماً في صياغة قوانين المالية للدول في كل سنة، من خلال محاولة الحكومات في كل مرة تعديلها، وهذا إما ب: تخفيفها و/أو رفعها و/أو فرض ضرائب جديدة و/أو إلغائها و/أو تجميدها، وهذه التدابير

الضريبية يكون الهدف منها دائماً إيجاد بيئة داعمة للاقتصاد الوطني، سواء من ناحية دعم الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية، و/أو ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة، و/أو دعم الإنتاج الوطني، و/أو دعم القدرة الشرائية للمواطنين وغيرها. ومن خلال ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي: **ماهي أهم التدابير الضريبية الداعمة للاقتصاد الجزائري في ظل قانون المالية لسنة 2022؟** وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيس، وبغية تبسيطه صيغت الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بكل من قانون المالية؟ وكيف هي بنية النظام الضريبي الجزائري؟
 - ماهي أهم التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 والهادفة إلى تخفيف العبء الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية؟
 - هل تضمن قانون المالية لسنة 2022 تدابير وإعفاءات ضريبية لترقية الاستثمارات الإنتاجية؟
 - وماهي أهم التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 الداعم للإنتاج الوطني؟
 - هل هناك تدابير ضريبية جديدة في قانون المالية لسنة 2022 من شأنها أن تدعم القدرة الشرائية للمواطن مستقبلاً؟
- فرضيات الدراسة:** في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- جاء قانون المالية لسنة 2022 بمجموعة من التدابير الضريبية الهادفة إلى تخفيف ثقل العبء الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية؛
 - تضمن قانون المالية لسنة 2022 جملة من الإعفاءات والتدابير الضريبية الهادفة إلى ترقية الاستثمار الإنتاجي؛
 - جاء قانون المالية لسنة 2022 أيضاً بمجموعة من الإعفاءات والتدابير الضريبية الداعمة للإنتاج الوطني؛
 - لا يتضمن قانون المالية لسنة 2022 أي تدابير ضريبية تدعم القدرة الشرائية للمواطن مستقبلاً.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية مجال الضرائب، والذي يعد اليوم وسيلة مرنة لضبط وتوجيه الاقتصاديات، حيث تعبر اليوم أحجام الأوعية الضريبية في الدول على مدى الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها، والتي تشجع على ترقية الاستثمارات المنتجة ودعم الأنشطة الاقتصادية

والإنتاج المحلي، وتعزيز الحرية التجارية أو العكس. وهذه المؤشرات تمثل اليوم تحديات اقتصادية إستراتيجية ترفعها العديد من الدول، لاسيما النامية منها وعلى رأسها الجزائر، التي مازالت تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى إيجاد إطار لنظامها الضريبي ينسجم مع واقعها الاقتصادي، ويحقق لها عوائد مقبولة لتمويل الخزينة العمومية بعيداً عن الجباية البترولية التي تُعد اليوم مورداً غير ثابت يهدد باستمرار الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: تحدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة التعريف بمفهوم قانون المالية، والنظام الضريبي الجزائري؛
 - تسليط الضوء على مختلف التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 والهادفة إلى تخفيف العبء الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية؛
 - محاولة الوقوف على ما تضمنه قانون المالية لسنة 2022 من تدابير وإعفاءات ضريبية لترقية الاستثمارات المنتجة؛
 - الوقوف على ما تضمنه قانون المالية لسنة 2022 أيضاً من إعفاءات ضريبية لدعم الإنتاج الوطني؛
 - محاولة التعرف على التدابير الضريبية الجديدة في قانون المالية لسنة 2022 والتي جاءت لتدعم القدرة الشرائية للمواطن؛
 - إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها تقديم مقترحات عملية وعلمية للتخفيف من آثار العبء الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية المهمة، وعلى دعم الاستثمارات والإنتاج الوطني لتحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد الجزائري، ودعم القدرة الشرائية للمواطن مستقبلاً؛
- منهج الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث في الجزء النظري تم تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بقانون المالية وبنية النظام الضريبي الجزائري؛ في حين تناول الجانب التطبيقي ثلاث نقاط أساسية هي عرض مُفصل لمنهجية الدراسة، وتحليل النتائج ومناقشتها، واختبار الفرضيات المسماة.

أولاً. الإطار النظري للدراسة:

تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري تعريفاً مختصراً بقانون المالية، بالإضافة إلى محاولة التعريف بالنظام الضريبي الجزائري وأهم تحدياته.

1. قانون المالية:

تشمل المالية العامة مجالات دراسة العمليات المتعلقة بميزانية الدولة والمؤسسات والهيئات العامة، وكذلك السلطات المحلية. فهي تنظم الموارد، وإجراءات الميزانية والمحاسبة، وسياسة الميزانية، وجميع القطاعات ذات الصلة. حيث يُعد قانون المالية فرعاً من فروع القانون العام، والذي يتضمن عدة مجالات قانونية مثل: القانون الدستوري، القانون الإداري، كما يرتبط هذا المجال القانوني أيضاً بقانون الاقتصاد العام.

حيث يتضمن قانون المالية في نصابه ميزانية الدولة العامة (القانون الذي يحدد ويصرح بمصروفات الدولة وإيراداتها خلال السنة التقويمية القادمة)، إذ تحدده قوانين المالية في معظم الدول في كل سنة، وتقر الحكومة مشروع قانون المالية الذي يُعرض على البرلمان للتصويت عليه، ليتم نشره في الجريدة الرسمية. ويمكن تعديل أحكام قانون المالية العامة خلال العام عن طريق إصدار أشكال أخرى من قانون المالية. وفي نهاية كل سنة تقويمية يبدأ قانون مراجعة موازنة المبالغ النهائية لميزانية الدولة ونتائج الموازنة (الفائض أو العجز) (Justifit, 2021). ويُعرّف قانون المالية بعدة تعريفات، نذكر أهمها فيما يلي:

– **التعريف الأول:** يعرف قانون المالية على أنه: "أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وهو يحدد بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل الإيرادات (الموارد) والنفقات المخصصة لسير المرافق العمومية وتخفيض التجهيزات العمومية والمشاريع الإنمائية" (شاوش يلس، 2003، صفحة 29).

– **التعريف الثاني:** قانون المالية هو "قانون يحكم جميع المجالات المتعلقة بأموال الدولة والهيئات العامة والأشخاص. وهو وثيق الصلة بفروع القانون العام، ولاسيما القانون الدستوري والقانون الإداري" (Justifit, 2021). حيث يضم قانون المالية في الغالب أربعة قوانين فرعية وهي: قانون الميزانية، وقانون الضرائب، وقانون النقد، وقانون الرقابة المالية (Tsindeliani, 2019, p. 373).

– **التعريف الثالث:** يعرف قانون المالية أيضاً على أنه: "رخصة تُعطى من البرلمان إلى الحكومة لاستعمال الأموال العمومية في الميزانية، إذ تتضمن هذه الرخصة ما يحتوي عليه قانون المالية من

النفقات والإيرادات النهائية للدولة، ويدعي قانون المالية بالفعل الشرطي أو بالفعل الترخيصي، ويعني أنه لا يمكن للحكومة استعمال المال العمومي من تحصيل الإيرادات وصرف النفقات إلا بعد حصولها على الرخصة من طرف البرلمان" (دنيدي، 2014، صفحة 53).

- **التعريف الرابع:** تعرف المادتان 01 و 03 من القانون 84-17 لسنة 1984 قانون المالية على أنه "القانون الذي يحدد التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية، الأعباء والنفقات المالية للدولة ومبلغها وتخصيصتها، حيث يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد وإيرادات الدولة ونفقاتها (أعباؤها) وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي" (القانون 84-17، 1984، صفحة 1040).

وعليه، يمكن القول إن قانون المالية هو الإطار التشريعي الذي تقترحه الحكومة (وزارة المالية) ويوافق عليه البرلمان، ويوقع عليه رئيس الجمهورية في النهاية ليصدر في الجريدة الرسمية مع نهاية كل سنة مدنية، حيث يتضمن هذا القانون مختلف التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الجهات الحكومية لحشد إيرادات الدولة لمواجهة نفقاتها وضمان الوسائل الكفيلة بتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخططات. وحسب نص المادة 03 من القانون 84-17 هناك ثلاثة أشكال من قوانين المالية هي (القانون 84-17، 1984، الصفحات 1040-1049):

- **قانون المالية السنوي:** يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها. وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي. حيث، وقبل إيداع مشروع قانون المالية السنوي من قبل الوزير الأول (أو رئيس الحكومة) لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، والذي يشترط في كل مشروع ليكون مقبولاً أن يرفق بعرض أسباب وأن يحرر نصه في شكل مواد. يتم تحضير الحكومة لمشروع قانون المالية من خلال مراحل مختلفة، إذ تتولى وزارة المالية أساساً تحضير هذا الأخير بالتعاون مع باقي الوزارات الأخرى، ويكلف القانون وزير المالية بتحضير مشروع قانون المالية، وذلك تحت سلطة الوزير الأول طبقاً للمواد: 1 و 2 و 16 من المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فيفري من سنة 1995 المحدد لصلاحيات وزير المالية. حيث يقوم وزير المالية بدور محوري في هذه المرحلة، من خلال اطلاعه على كل ما يدخل في تحقيق التوازن المالي للميزانية، وقد مُنح لوزير المالية هذا الدور لما تتوافر عليه وزارته من أجهزة إدارية متخصصة في الميدان المالي، والكفيلة عملياً بتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي العام.

ليتم لاحقاً عرض قانون المالية التمهيدي على الأمانة العامة للحكومة وبعدها مجلس الحكومة، ليخطر قبل عرضه على مجلس الوزراء للمداولة واتخاذ قرار إيداعه تحت سلطة رئيس الجمهورية على مجلس الدولة بهذا المشروع لإبداء رأيه الاستشاري. وبعد هذه المرحلة التحضيرية تأتي مرحلة ثانية لدراسة مشروع قانون المالية على مستوى غرفتي البرلمان، ليتم في الأخير المصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية مع نهاية السنة بشكل علني وصدوره في الجريدة الرسمية (رداد، 2017، الصفحات 207-209).

- **قانون المالية التكميلي (المعدل):** يمكن هذا الشكل من قانون المالية من إتمام قانون المالية للسنة أو تعديله خلال السنة الجارية، وذلك يجعل قانون المالية يتماشى والمستجدات السياسية والاقتصادية التي لم تكن متوقعة أثناء إعداد مشروع قانون المالية للسنة، وهو ما يجعل من قانون المالية السنوي أكثر مرونة، ويذكر دائماً قانون المالية التكميلي بصيغة الجمع، مما يفيد إمكانية تعدده خلال السنة المالية، عكس قانون المالية للسنة وقانون ضبط الميزانية اللذين لا يمكن تعددهما.

- **قانون ضبط الميزانية:** يعرف هذا الشكل من قانون المالية أيضاً بقانون التصفية الذي يتعلق بتنفيذ قانون المالية، أي رصد الحساب النهائي والنفقات برسم سنة مالية منتهية (مسايطير، 2017، صفحة 12). وهو القانون الذي يتم من خلاله النظر في مدى تطابق الإنجازات مع الرخصة الممنوحة، فموضوعه محصور في تقرير حالة واقعية خلافاً لقانون المالية للسنة الذي يتميز بالتقدير والتنبؤ، فهو يُعد نوعاً من الرقابة على كيفية إنجاز الحكومة للرخصة الممنوحة من قبل المجلس الشعبي الوطني. ويجب، حسب الباب السادس من القانون 84-17، أن يكون مشروع قانون ضبط الميزانية المقدم ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة مرفوقاً بما يلي:

- تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتمدة.
- جدول تنفيذ الاعتمادات المصنوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة.
- وقد نصت المادة 77 من نفس القانون وفي نفس الباب على أنّ قانون ضبط الميزانية يقر حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:
 - الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
 - النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.
 - نتائج تسيير عمليات الخزينة.

2. النظام الضريبي الجزائري:

أدت التطورات المتسارعة في التوجهات نحو النظام الاقتصادي العالمي الذي عرفه العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى تبني البلدان لإصلاحات هيكلية عدة، ومن بينها نجد الإصلاح في النظام الضريبي. والجزائر على غرار هذه البلدان عرفت سنة 1992 إصلاحات جذرية في نظامها الضريبي، ومازالت إلى يومنا هذا تحدث تعديلات عليه من حيث البنية، من أجل إيجاد نوع من الانسجام مع البيئة الاقتصادية وتطوراتها على مختلف الأصعدة.

وقد عُرِفَ النظام الضريبي بصفة عامة على أنه: "مجموعة العناصر الإيديولوجية القانونية، الاقتصادية والفنية التي تؤدي إلى قيام كيان ضريبي معين، يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم، والذي تختلف ملامحه من بلد لآخر حسب خصوصيات كل بلد، ويقوم النظام الضريبي بالتحكيم بين مجموعة القضايا الضريبية التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات العمومية" (قدي، 2011، صفحة 12).

كما يُعَرَّف النظام الضريبي كذلك على أنه: "مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب والتي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة، من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية" (ناصر، 2011، صفحة 19).

هذا، ويجب أن يتميز النظام الضريبي في أي بلد بمجموعة من الخصائص التي تسمح بتحقيقه للأهداف المرغوبة، وتمثل هذه الخصائص في:

- قدرة النظام الضريبي على استعمال جميع مكوناته للمساعدة على بلوغ هذا الهدف.
- يرفع النظام الضريبي مقدرة المكلفين على الدفع.
- العدالة، والشفافية، والوضوح، لتسهيل عملية التنفيذ.
- المرونة والقابلية للإخضاع حسب الظروف.
- تحقيق المصلحة العامة بعيدًا عن الخلافات والتعقيدات.

وتجب الإشارة إلى أنه وبعد الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر سنة 1992، ظهرت حاليًا توجهات الحكومة في تركيزها على الجباية العادية. حيث تضمن هذا النظام الضريبي تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق (الرسم على القيمة المضافة TVA)، وإدراجه لضريبة وحيدة على الدخل التي تخص الأشخاص الطبيعيين (الضريبة على الدخل الإجمالي IRG)، بالإضافة إلى ذلك تم تجسيد

مبدأ الفصل بين الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (الأرباح المهنية). وفيما يلي نذكر أهم الضرائب والرسوم التي تشكل بنية النظام الضريبي الجديد (المديرية العامة للضرائب، 2022):

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على القيمة المضافة TVA.
- الرسم على النشاط المهني.
- الضريبة الجزائية الوحيدة.

ثانيا. الإطار التطبيقي للدراسة:

تناول الإطار التطبيقي للدراسة تعريفاً بالطريقة والأدوات المستعملة، وكذا تحديد نتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفرضيات:

1. الطريقة والأدوات:

بعد التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض الطريقة والأدوات، كما يلي:

1.1. حدود الدراسة: تتمثل في:

- الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة قانون المالية لسنة 2022.
- الحدود المكانية: تمس الدراسة مجموعة التدابير والإجراءات الضريبية التي جاء بها قانون المالية الجزائري لسنة 2022.
- الحدود العلمية: جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهم التدابير الضريبية التي من شأنها أن تدعم الاقتصاد الوطني مستقبلاً، حيث سلطنا الضوء على أهم هذه التدابير التي تساهم بشكل أو بآخر في دعم كل من الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة، ترقية الاستثمارات المنتجة والإنتاج الوطني والقدرة الشرائية للمواطن.

2.1. منهج الدراسة: أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق لجانب نظري تعريفي لكل من قانون المالية، وبنية النظام الضريبي الجزائري وأهم تحدياته؛ ومن

ثم تحليل أهم التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 والتي تضمنتها بعض مواد القانونية، حول دعم الأنشطة الاقتصادية، وترقية الاستثمارات المنتجة، ودعم الإنتاج الوطني والقدرة الشرائية للمواطن.

3.1. الأدوات المستخدمة: أعتمد في تحديد أهم التدابير الضريبية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2022 في الجزائر على استقراء قانون المالية وبعض البلاغات والبيانات الصادرة عن الهيئات الحكومية المختصة من وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب وغيرها. حيث أسعُين بمهذ المصادر في قراءة هذه الإجراءات والتدابير لتحديد وتقييم توجهات الحكومة في دعمها للنشاطات الاقتصادية، وترقية الاستثمارات المنتجة والإنتاج الوطني ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال استعمالها للإطار الضريبي في توجيه السياسات الاقتصادية العامة للدولة.

2. نتائج الدراسة:

نص قانون المالية لسنة 2022 على مجموعة من التدابير والإجراءات لتخفيف العبء الضريبي، والتي من شأنها دعم النشاط الاقتصادي وترقية الاستثمارات المنتجة وحتى دعم الإنتاج الوطني. وفيما يلي أهم هذه التدابير الضريبية (المديرية العامة للضرائب، 2022):

1.2. تأسيس المعدل المنخفض في الضريبة على أرباح الشركات وتبسيطها: وفقاً للمادة 44 من قانون المالية لسنة 2022 تم تأسيس النسبة المنخفضة في مجال الضريبة على أرباح الشركات والمحدد بـ 10% عوض تطبيق المعدل الكامل المقدر سابقاً بـ 19% والمطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل، خلال السنة المالية، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس؛ حيث يسمح هذا الاجراء الضريبي المستحدث في قانون المالية لسنة 2022 للمؤسسات الاقتصادية بزيادة قدراتها في التمويل الذاتي بدرجة أولى بدل التفكير في التمويل الخارجي كالقروض التي سيكون لها أثر سلبي على المدى المتوسط والبعيد، ولاسيما بعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي.

هذا، ويطبق هذا المعدل التفضيلي على الأرباح الموافقة للمبالغ المستعملة لاقتناء الأسهم، الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة، والتي تسمح بالمساهمة في حدود 90% على الأقل في رأس مال شركة أخرى لإنتاج السلع أو الأشغال أو الخدمات (المادة 44، 2021، صفحة 19).

كما نص قانون المالية لسنة 2022 من خلال المادتين 38 و46 على تعديلات فيما يتعلق بتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، والتي تمارس عدة أنشطة تخضع لمعدلات ضريبية مختلفة، حيث من أجل التبسيط، فإن الربح الخاضع بعنوان كل معدل يحدد من الآن فصاعداً وفقاً لنسبة رقم الأعمال المحقق لكل نشاط، وليس على أساس مسك محاسبات منفصلة لنفس الهيئة كما كان سابقاً (المادة 38-46، 2021، صفحة 17، 30).

ويهدف قانون المالية لسنة 2022 من هذا الإجراء الضريبي الوارد في المواد 44، 38، 46 بدرجة كبيرة إلى تشجيع وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية، وتحديد الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لمعدلات ضريبية مختلفة تبعاً لأولويات الحكومة، بالإضافة إلى تبسيط التدابير الضريبية في مجال الضريبة على أرباح الشركات.

2.2. رفع عتبات الخصم على أعباء الشركات: تضمنت المادتان 50 و53 من قانون المالية لسنة 2022 مجموعة من التدابير الضريبية التي تهدف إلى رفع عتبات الخصم لبعض الأعباء، وإدراج أخرى جديدة تخضع للخصم؛ وهذا المعالجة مشكل لظالمات عانت منه الشركات سابقاً فيما تعلق بالفارق بين النتيجة الضريبية والنتيجة المحاسبية، والذي قد يكون كبيراً؛ مما يؤدي إلى عبء ضريبي يثقل كامل الشركات، ولاسيما عندما يكون هذا الفارق ناتجاً عن بعض المصاريف الضرورية للاستغلال، وغير القابلة للخصم كلياً أو جزئياً، كمصاريف الاهتلاك مثلاً. ولتخفيف هذا الفارق، ومن ثم تخفيف العبء الضريبي، نص قانون المالية لسنة 2022 على التدابير التالية (المادتين 50-53، 2021، الصفحات 21-22):

- رفع أساس حساب القسط السنوي للاهتلاك في السيارات السياحية القابل للخصم من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج.
- رفع المبلغ السنوي القابل للخصم للإعانات والتبرعات لفائدة المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني من 2.000.000 دج إلى 4.000.000 دج.
- رفع قيمة الوحدة من الهدايا ذات الطابع الإشعاري من 500 دج إلى 1.000 دج، في حدود مبلغ إجمالي بقيمة 500.000 دج.
- قبول خصم تكاليف صيانة وإصلاح المركبات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسة للنشاط في حدود مبلغ 20.000 دج لكل مركبة. مع قبول خصم مبالغ الإيجار في حدود مبلغ 200.000 دج لكل سنة.
- رفع مبلغ العناصر ذات القيمة المنخفضة من 30.000 دج إلى 60.000 دج.

ويهدف قانون المالية لسنة 2022 من هذا الإجراء الضريبي الواردة في المادتين 50 و 53 إلى تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات الاقتصادية برفع عتبات الخصم على الأعباء والمصاريف الضرورية للاستغلال بالمؤسسات، ومن ثم تشجيع وتحفيز الاستثمارات المنتجة.

3.2. تخفيف الرسم على النشاط المهني: نصت أيضًا المادتان 57 و 59 من قانون المالية لسنة 2022 على إدراج تخفيف جوهري في الرسم على النشاط المهني. وتجسد ذلك في التدابير التالية (المادتين 57-59، 2021، صفحة 24):

- لم يعد منتجو السلع خاضعين للرسم على النشاط المهني.
- لم تعد المهن غير التجارية خاضعة للرسم على النشاط المهني.
- تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني، حيث ينخفض من 2% إلى 1.5% (باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب).

وعليه، يمكن القول إنّ هذه التدابير الضريبية الهادفة إلى إلغاء الرسم على النشاط المهني في مجالات ونشاطات اقتصادية عدة، وتخفيفه في نشاطات أخرى، حسب ما جاءت به المادتان 57 و 59 من قانون المالية لسنة 2022، من شأنه أن يسهم بشكل أو بآخر في دعم الأنشطة الاقتصادية الوطنية وتنويعها مستقبلاً.

4.2. دعم ضريبي لبعض الأنشطة الاقتصادية: جاءت هذه التدابير الضريبية لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تراها الحكومة ذات أولوية ووجب دعمها، وتمثل هذه النشاطات في تربية المائيات حسب ما جاءت به المادة 169 من قانون المالية لسنة 2022، السياحة حسب ما جاءت به المادة 119، والفلاحة حسب ما جاءت به المادتان 14 و 90 من نفس القانون. وفيما يلي تفصيل لذلك:

- **أنشطة تربية المائيات:** نصت المادة 169 من قانون المالية لسنة 2022 على خفض معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA) من 19% إلى 9% فقط والمطبق على (المادة 169، 2021، صفحة 56):

- عمليات استيراد الفحول والبلاعيط ويرقات القشريات ودعاميص الرخويات ذات الصدفتين، بويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر.
- المنتجات المحلية وتربية المائيات.

وهذا ما يدعم حتمًا قطاع تربية المائيات كنشاط اقتصادي واعد في الجزائر مستقبلاً، نظير تخفيض تكاليف الاستثمار في هذا المجال، وتخفيف العبء الضريبي على مستثمريه.

- **أنشطة السياحة:** نصت المادة 119 من قانون المالية لسنة 2022 وبهدف دعم قطاع السياحة والذي تضرر بشدة على غرار باقي دول العالم نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على تحديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة (TVA) إلى غاية 31 ديسمبر 2024 على الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي (المادة 119، 2021، صفحة 43).

وهذا من شأنه أن يعمل على مرافقة قطاع السياحة الذي تضرر مؤخرًا من سياسات الإغلاق والحجر الصحي بعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، وما قد يخفف ثقل العبء الضريبي على هذه المنشآت السياحية ولو مؤقتًا، ريثما تعود الأوضاع لحالتها المستقرة، وهو في الأخير ما يدعم الأنشطة السياحية، والتي تشكل أحد أهم النشاطات الاقتصادية الوطنية التي يُعَوَّل عليها كثيرًا لتكون بديلاً حقيقياً عن قطاع المحروقات في المستقبل القريب.

- **أنشطة الفلاحة:** نصت المادتان 14 و 90 من قانون المالية لسنة 2022 على جملة من التدابير الضريبية التي تهدف إلى دعم النشاط الزراعي وتربية المواشي. وتمثل هذه التدابير في (14-90، 2021، صفحة 8، 36):

- إعفاء المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محليًا من الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- توسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي (المدخيل الفلاحية) لتشمل مدخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي:

- 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا.
- 02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.
- تستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 10 سنوات، المدخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في:
 - الأراضي المستصلحة حديثًا، وذلك ابتداءً من تاريخ منحها.
 - المناطق الجبلية، وذلك ابتداءً من تاريخ بداية النشاط.
- منح تخفيض بنسبة 60% بعنوان المدخيل الصافية الخاضعة للضريبة بعنوان نشاط تربية المواشي.

وقد جاءت هذه التدابير الضريبية لدعم القطاعات الاقتصادية التي تأخذها الحكومة الحالية كأولوية، وتعول عليها في توجهاتها الاستراتيجية الاقتصادية بعيداً عن قطاع المحروقات، والمتمثلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وقطاع السياحة، وقطاع الفلاحة.

5.2. إعفاء على بعض الأرباح التجارية وغير التجارية: جاء في قانون المالية لسنة 2022 أيضاً مجموعة من الإعفاءات على الأرباح التجارية وحتى غير التجارية التي تهدف إلى دعم الاستثمارات الإنتاجية محلّياً بدرجة أولى، وتمثل هذه الإعفاءات فيما يلي (المادة 36، 2021، صفحة 16):

- إعفاء مؤقت لمدة 3 سنوات وأكثر ابتداءً من تاريخ الشروع في استغلال الأنشطة المؤهلة للاستفادة من أنظمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (دعم المشاريع الناشئة)، وهذا حسب الجزء الثاني من نص المادة 36 من قانون المالية لسنة 2022.

- إعفاءات ضريبية دائمة على عمليات تصدير السلع والخدمات، باستثناء تلك المنجزة من طرف مؤسسات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك، وكذا بالنسبة لمعاملتي الهاتف النقال وحاملي إقامة واستغلال خدمات تحويل الصوت عبر بروتوكولات الإنترنت والمؤسسات الناشطة في مجال القبلي أو البعدي للإنتاج في القطاع المنجمي مقارنة مع عمليات تصدير المنتجات المنجمية على حالها الخام أو بعد تحويلها. (تشجيع عمليات التصدير) وهذا حسب الجزء الأول من نص المادة 36 من قانون المالية لسنة 2022.

- إعفاءات على المبالغ المحصلة على شكل أتعاب، أختام، حقوق المؤلفين والمخترعين المتعلقة بالأعمال الأدبية والعلمية والفنية والسينمائية، من قبل الفنانين والمؤلفين والملحنين والمخترعين الذين توجد إقامتهم الجبائية بالجزائر (دعم الأنشطة الثقافية)، وهذا حسب نص المادة 10 من قانون المالية لسنة 2022 (المادة 10، 2021، صفحة 6).

- إعفاءات على المداخيل التي تم استخدامها في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات (تشجيع الاستثمارات المنتجة)، وهذا حسب نص المادة 05 من قانون المالية لسنة 2022 (المادة 5، 2021، صفحة 4).

6.2. إعفاءات ضريبية خاصة بالمؤسسات الناشئة (من الضريبة الجزائرية الوحيدة): نصت المادة 117 من قانون المالية لسنة 2022 على إعفاء المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات، وكذا من الضريبة الجزائرية الوحيدة، لمدة أربع (04) سنوات، ابتداءً من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة

ناشئة"، مع سنة (01) إضافية، في حالة التجديد. وهذا من شأنه أن يخفف ثقل العبء الضريبي على هذه المؤسسات الناشئة من جهة، ويشجع على الاستثمارات المنتجة من جهة ثانية (المادة 117، 2021، صفحة 43).

7.2. إعفاءات ضريبية على مادة الزيت الغذائي المدعم: قدم قانون المالية لسنة 2022 تدابير ضريبية لدعم الإنتاج الوطني من خلال إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن البذور الزيتية محليا من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، وهذا بصفة مؤقتة لمدة 05 سنوات اعتباراً من الفاتح جانفي 2022، وفقاً لنص المادة 121 من قانون المالية لسنة 2022 (المادة 121، 2021، صفحة 44).

هذا، وقد نصت المادة 148 من نفس القانون السابق على إجراء تعديل لنظام الإعفاءات الخاصة بزيت الصوجا الخام والزيت الغذائي المكرر العادي. بحيث تم من خلال هذا التدبير الضريبي الجديد (المادة 148، 2021، الصفحات 51-52):

- إعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام المستورد والموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي، عندما يترتب جراء إخضاعه تجاوز في سقف الأسعار المحدد عن طريق التنظيم.

- إعفاء الزيت الغذائي المكرر العادي من الرسم على القيمة المضافة في مختلف مراحل التوزيع، عند تجاوز سقف الأسعار المحددة.

- إعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة عمليات استيراد بذور الصوجا، الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي.

وأخيراً، يمكن القول إنّ قانون المالية لسنة 2022 جاء ليدعم هذه المرة مادة غذائية واسعة الاستهلاك مدعومة بالأساس (الزيت الغذائي)، والتي عرفت طوال السنة السابقة (2021) ندرة في السوق المحلية نتيجة لعدة أسباب أبرزها المضاربة.

8.2. تخفيض الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي: عدل قانون المالية لسنة 2022 السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة التي تتطور وفقاً للراتب الخاضع للضريبة (وليس صافي الراتب) ابتداءً من شهر جانفي 2022، وهذا وفقاً لنص المادة 31 من قانون المالية لسنة 2022 (المادة 31، 2021، صفحة 12)، حيث تحدد هذه المادة معدلات تدريجية على ستة مستويات، المستوى أقل من 240.000 دينار / سنويا (20.000 دينار / شهر)، والذي سيتم إعفاؤه كلياً من الضريبة على الدخل الإجمالي، والمستوى ما بين 240.001 و 480.000 دينار / سنويًا، الذي

يخضع لضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 23 %، والمستوى ما بين 480.001 و 960.000 دينار/ سنويًا والخاضعة للضريبة بنسبة 27%، والمستوى بين 960.001 و 1.920.000 دينار تخضع لـ 30%، والمستوى الذي يتراوح ما بين 1.920.001 إلى 3.840.000 دينار/ سنويًا، يخضع لـ 33%، أما المستوى الذي يزيد عن 3.840.000 دينار/ سنويًا (32 مليون سنتيم/ شهريًا)، فيخضع للضريبة في حدود 35% (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 01).

وبعد حساب نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي وفقًا للسلم الجديد لسنة 2022، سيتم تطبيق تخفيض بنسبة 40%، ولكن لا يمكن أن يكون أقل من 12.000 دينار/ سنويًا أو أعلى من 18.000 دينار/ سنويًا (أي ما بين 1000 و 1500 دينار/ شهريًا)، ويتعلق الأمر بنفس التخفيض المطبق قبل قانون المالية 2022. بالإضافة إلى ذلك يستفيد الدخل الذي لا يتجاوز 30.000 دينار/ شهريًا من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، بينما يستفيد الدخل الذي يفوق 30.000 دينار وأقل من 35.000 دينار من تخفيض إضافي ثانٍ.

وعليه، يمكن القول إنّ هذه الإجراءات الضريبية على الدخل الإجمالي ستساهم في الحفاظ ولو بشكل بسيط على القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل الارتفاع المستمر الذي تعيشه السوق المحلية وحتى العالمية، جراء تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد-19.

9.2 رفع التعاريف الجمركية والرسم على السلع والبضائع المستوردة والطرود والوزم البريدية والبريد السريع: جاء قانون المالية لسنة 2022 هذه المرة بجملة من المواد الهادفة بالأساس إلى تأطير التجارة الإلكترونية، والتي عرفت مؤخرًا نوعًا من التحايل على المصالح الجمركية، من خلال قيام بعض التجار والأشخاص الذين لا يملكون سجلًا تجاريًا باستيراد كثير من السلع والبضائع، وعلى رأسها الأجهزة الإلكترونية، بأسماء المواطنين دون دفع رسوم جمركية، حيث لاحظت مصالح الجمارك أنّ هذه النسب أعلى من حيث قيمتها من النسب التي يدفع عنها المستوردون العاديون. وهو ما من شأنه أن يدر عوائد معتبرة لخزينة الدولة. حيث وحسب المواد 123، 128، 129، 135، 136، 138 من قانون المالية لسنة 2022 تخضع كل من (المادة 123-128-129-135-136-138، 2021، الصفحات 45-50):

- الهواتف النقالة وأجهزة الألواح الإلكترونية (تابلات) لرسوم وحقوق جمركية تقدر بـ 133,05%، وبطاريات الهواتف إلى رسوم في حدود 60,22%.

- لوحة المفاتيح الخاصة بالحواسيب والفأرة رسوم خاصة بـ 29,87%. ووحدة الذاكرة إلى رسوم بـ 60,22%.

- شاشة الأجهزة الآلية إلى رسوم بـ 29,87%. والأقراص الصلبة بـ 60,22%.

- تخضع أجهزة التلفاز إلى رسوم خاصة بـ 133,05% (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 02)... وغيرها من المنتجات الإلكترونية الأخرى. بالإضافة إلى إخضاع بعض المواد الغذائية الأخرى والمنتجات الزراعية المستوردة إلى رسوم جمركية أعلى.

وهذا من شأنه، حسبهم، أن يدعم في الأخير المنتجات الوطنية المماثلة، ويجعل منها منتجات منافسة بامتياز للمنتجات الدولية في السوق المحلية، من ناحية الأسعار في مقابل جودتها. حيث يُعدّ هذا الإجراء من الإجراءات الضريبية الداعمة بشكل مباشر للمؤسسات الاقتصادية الوطنية.

والجدير بالذكر هنا أنّه لم يمض كثير من الوقت على صدور هذا الإجراء الضريبي حتى تم إقرار بيان من مخرجات مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية يوم 13 فيفري 2022 بتجميد هذه الرسوم والتعريف الجمركية بشكل مؤقت ابتداءً من يومها، وهذا حسبهم جاء كدعم مؤقت للقُدرة الشرائية للمواطنين؛ لما تعيشه السوق المحلية من ارتفاع في الأسعار، على غرار أسعار المواد الغذائية (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 03).

على الرغم من أنّ المديرية العامة للجمارك أوضحت أنّ هذه الرسوم الجديدة على المنتجات المستوردة لا تخص التجار والمستوردين أصحاب الجملة، بل موجهة للأشخاص الذين يمارسون التجارة الإلكترونية بدون سجلات تجارية على وجه الخصوص.

3. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات:

بعد رصد نتائج الدراسة، يمكن الآن تحليل هذه النتائج واختبار الفرضيات:

➤ قدمت الحكومة في قانون المالية لسنة 2022 عدداً من التدابير الضريبية التي من شأنها أن تساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية التي تراها ضرورية لتوجهاتها الاقتصادية المستقبلية، حيث وبعد استقراء نتائج الدراسة فيما سبق تبين أنّ الحكومة الجزائرية راهنت من خلال قانون المالية لسنة 2022 بالأساس على ثلاثة (03) نشاطات اقتصادية هي: تربية المائيات، والسياحة، والفلاحة (تربية المواشي، زراعة). بحيث:

- **لدعم نشاط تربية المائيات:** تم إخضاع عمليات استيراد الفحول والبلاعيط ويرقات القشريات ودعاميص الرخويات ذات الصدفتين، وبويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر، إلى جانب المنتجات المحلية من تربية المائيات إلى المعدل المخفض من الرسم على القيمة المضافة المقدر بـ 9% بدل المعدل السابق البالغ 19%.

- **لدعم قطاع السياحة:** تم تمديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر بـ 9% بدل المعدل السابق البالغ 19% إلى غاية 31 ديسمبر 2024، على الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي.

- **لدعم قطاع الفلاحة (الزراعي وتربية المواشي):** تم إعفاء نشاط الزراعة وتربية المواشي من الرسم على القيمة المضافة، من خلال إعفاء المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محلياً، وتوسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي (المداخيل الفلاحية) لتشمل مداخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا، و02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى. كما تستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 10 سنوات، المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً، علاوة عن منح تخفيض بنسبة 60% بعنوان المداخيل الصافية الخاضعة للضريبة بعنوان نشاط تربية المواشي.

وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى** التي جاءت على أساس أنّ قانون المالية لسنة 2022 تضمن مجموعة من التدابير الضريبية الهادفة إلى تخفيف العبء الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها نشاط تربية المائيات، السياحة، الزراعة، وتربية المواشي، وهي نشاطات منتجة بامتياز، وللجزائر الإمكانيات الكافية لتحقيق نتائج جيدة فيها مستقبلاً.

➤ كما قدمت الحكومة في قانون المالية لسنة 2022 عدداً من التدابير الضريبية التي من شأنها أن ترتقي بالاستثمارات المنتجة، وتكون متكاملة في نفس الوقت مع الأنشطة الاقتصادية التي شكلت أولويتها بدرجة أولى، حيث وبعد استقرار نتائج الدراسة فيما سبق تبين أنّ الحكومة الجزائرية سنت جملة من المواد القانونية المتعلقة بالجانب الضريبي في قانون المالية لسنة 2022 لترقية الاستثمارات المنتجة، والتي طالما شكلت نقطة ثقل على الاستثمارات، سواء المحلية منها أم الأجنبية. بحيث:

- تم تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات: والذي تم تحديده بـ 10% عوضاً عن المعدل الكامل 19%، المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل خلال السنة المالية، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس.
- تم تخفيض على الرسم على النشاط المهني: تم إعفاء منتجي السلع التجارية وغير التجارية من الخضوع للرسم على النشاط المهني؛ في حين استفادت الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني من 2% إلى 1.5%، باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب.
- تم إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة: على غرار ما تم منحه لفائدة المؤسسات الناشئة التابعة للنظام الحقيقي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني، وهذا لمدة أربع (4) سنوات، ابتداءً من تاريخ الحصول على علامة - مؤسسة ناشئة- مع سنة (1) إضافية في حالة التجديد.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي جاءت على أساس أن قانون المالية لسنة 2022 تضمن مجموعة من التدابير والإعفاءات الضريبية الهادفة إلى ترقية الاستثمار الإنتاجي، والتي تمثلت في تأسيس معدل مخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات، وتخفيض الرسم على النشاط المهني، وإعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة. إلا أنه تجب الإشارة إلى أن هذه التدابير الضريبية لا تزال غير كافية بالشكل المناسب لاستقطاب استثمارات خارجية في المستوى؛ ولذا وجب دعمها مستقبلاً بقانون للاستثمار يكون أكثر مرونة، ويولي تطلعات المستثمر الأجنبي في إطار علاقة رابح-رابح.

➤ ومن جهة أخرى، وجب أن نشير إلى أن الحكومة في قانون المالية لسنة 2022 تبنت مجموعة من التدابير الضريبية التي جاءت لتدعم بدرجة أولى الإنتاج الوطني، حيث وبعد استقرار نتائج الدراسة فيما سبق تبين أن الحكومة الجزائرية تدرك أهمية المنتجات الوطنية وضرورة ترفيتها، لبناء مؤسسات وطنية قادرة على تحمل مسؤولياتها الاقتصادية في استغلال الموارد المحلية، وتموين الأسواق وتلبية المتطلبات في مختلف الظروف والأسواق المحلية، وحتى تستطيع هذه المؤسسات بمحتاجاتها أن تتطلع لآفاق اقتصادية إقليمية ودولية. وقد تمثلت هذه التدابير الضريبية في هذا الصدد، والتي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 في:

- إعفاءات على عمليات التصدير: جاء هذا الإعفاء الضريبي ليدعم عمليات التصدير للمنتجات الوطنية وتثمينها. والملاحظ هنا أن الحكومة ركزت في هذه الإعفاءات على الجانب الاقتصادي

والتقاضي والإبداعي (الاقتصاد البنفسجي). وقد مست هذه الاعفاءات المبالغ المحصلة على شكل أتعاب، أختام، حقوق المؤلفين والمخترعين المتعلقة بالأعمال الأدبية والعلمية والفنية والسينمائية، من قبل الفنانين والمؤلفين والملحنين والمخترعين الذين توجد إقامتهم الجبائية بالجزائر، وللمداخيل التي تم استخدامها في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات.

- **إعفاء ضريبي على مادة الزيت الغذائي:** شمل الإعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية، محليًا، من الرسم على القيمة المضافة، وهذا لمدة 05 سنوات، مع تعديل نظام الإعفاءات الخاص بزيت الصوجا الخام والزيت الغذائي المكرر العادي من خلال إعفاءات من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام المستورد والموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي.

- **رفع التعاريف الجمركية والرسم على السلع والبضائع المستوردة والطرود البريدية:** بالرغم من تجميد رئيس الجمهورية في بيان مجلس الوزراء ليوم 13 فيفري 2022 لهذه الرسوم والضرائب فيما بعد (المزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 03)، إلا أنها جاءت في الأساس لمواجهة بعض الممارسة والتحايل على المصالح الضريبية والجمركية من قبل بعض الأشخاص الذين لا يملكون سجلًا تجاريًا باستيراد هذه المنتجات وعلى رأسها الأجهزة الإلكترونية باستعمال أسماء المواطنين دون دفع رسوم جمركية كمؤسسات الاستيراد العادية. حيث كان سيساهم هذا الإجراء لولا تجميده في رفع أسعار هذه السلع المستوردة في مقابل مثلتها المنتجة محليًا، مما يضعف حتمًا الطلب عليها في النهاية، ويحد من هذه الثغرة الضريبية التي يستغلها كثير من الأشخاص الانتهازيين في مجال التجارة الإلكترونية. أما فيما تعلق ببعض المواد الغذائية فقد تكون أسباب تجميد هذه الرسوم من قبل رئيس الجمهورية أقوى من مبررات فرضها. حيث تعاني الأسواق المحلية من ارتفاع جنوبي في أسعار المواد الغذائية، ولا سيما مع نهاية سنة 2021 وبداية سنة 2022.

وعليه، ومن خلال ما سبق يمكن أن **نؤكد صحة الفرضية الثالثة** التي جاءت على أساس أن قانون المالية لسنة 2022 تضمن أيضًا مجموعة من الإعفاءات الضريبية الداعمة للإنتاج الوطني، والتي تمثلت في إعفاءات ضريبية على بعض عمليات التصدير، وإعفاءات على مواد غذائية واسعة الاستهلاك كالزيت الغذائي، بالإضافة إلى فرض رسوم جمركية على استيراد بعض المنتجات التي يمكن إنتاجها محليًا رغم تجميد هذه الرسوم حاليًا بشكل مؤقت.

ولعل من أبرز التدابير الضريبية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2022 والتي تقع في مجال القدرة الشرائية للمواطن بشكل مباشر نجد إجراءات تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث عدل قانون المالية لسنة 2022 السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة التي تتطور وفقاً للراتب الخاضع للضريبة (وليس صافي الراتب) ابتداءً من شهر جانفي 2022، حيث تحدد هذه المادة معدلات تدريجية على ستة مستويات، المستوى أقل من 240.000 دينار/ سنويا (20.000 دينار/ شهر)، والذي سيتم إعفاؤه كلياً من الضريبة على الدخل الإجمالي بدل المستوى أقل من 120.000 دينار/ سنويا، والذي يتم إعفاؤه كلياً من الضريبة سابقاً (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 01).

وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة التي جاءت على أساس أنّ قانون المالية لسنة 2022 لا يتضمن أي تدابير ضريبية قد تدعم القدرة الشرائية للمواطن مستقبلاً. حيث تبنت الحكومة تدابير أخرى غير ضريبية على غرار تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي لدعم القدرة الشرائية للمواطنين مستقبلاً، كزيادة النقطة الاستدلالية في الوظيف العمومي، التي من المتوقع أن يتم العمل بها نهاية النصف الأول من سنة 2022، وكذا منحة البطالة الموجهة إلى الشباب البطالين طالبي العمل، والتي ستنفذ بدءاً من 28 مارس 2022.

وأخيراً يمكن القول إنّ الحكومة كانت أكثر جرأة من العادة في تبني إجراءات وتدابير ضريبية من شأنها أن تساهم بشكل أو بآخر في تخفيف ثقل العبء الضريبي على المكلفين، من أجل دعم الأنشطة الاقتصادية التي يُعَوّل عليها كثيراً اليوم، كترية المائيات، والسياحة، والزراعة، وتربية المواشي، وكذا القطاع الثقافي، بالإضافة إلى ترقية الاستثمارات المنتجة ودعم الإنتاج الوطني؛ وهو ما يحتم على الحكومة إيجاد بيئة عمل أكثر تجانساً واستقراراً لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، وهذا بدعم القدرة الشرائية للمواطنين، وحماية الإنتاج الوطني، وتوفير إطار قانوني جديد للاستثمار في أسرع وقت كأولويات لا بدّ منها.

الخاتمة:

نستنتج من خلال كل ما سبق أنّ الهدف من النظام الضريبي في أي بلد هو إيجاد الأطر القانونية الكفيلة برفع الحصيلة الضريبية بشكل يتناسب مع البيئة الاقتصادية وأوضاع المكلفين بصفة عامة، وهو ما يخلق نوعاً من التجاذب بين الإدارات الجبائية التي تسعى لرفع حصيلتها الضريبية وبين المكلفين الذين يسعون إلى تخفيف ثقل العبء الضريبي عنهم. وهو الأمر الذي تسعى السلطات

والهيئات الحكومية إلى موافقته في توليفة مثلى، من خلال الإجراءات المالية والضريبية التي تقرها كل سنة في قانون المالية.

حيث عرف قانون المالية لسنة 2022 بالجزائر، على غرار قوانين المالية السابقة، عديدا من التدابير الضريبية، التي تهدف حسب السلطات إلى دعم بعض الأنشطة الاقتصادية وترقية الاستثمار والإنتاج الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما حاولت هذه الدراسة استكشافه. ومن خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة واختبار صحة الفرضيات، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. نتائج الدراسة: بناءً على كل ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تضمن قانون المالية لسنة 2022 مجموعة من التدابير الضريبية الهادفة إلى دعم بعض الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها نشاط تربية المائيات، والسياحة، والثقافة، والزراعة، وتربية المواشي.

- تضمن قانون المالية لسنة 2022 أيضاً مجموعة من التدابير الضريبية الهادفة إلى ترقية الاستثمار الإنتاجي، والتي تمثلت في تأسيس معدل محفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات، تخفيض الرسم على النشاط المهني وإعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة الجرافية الوحيدة.

- جاء قانون المالية لسنة 2022 بمجموعة من التدابير الضريبية الداعمة للإنتاج الوطني، والتي تمثلت في: تقديم إعفاءات ضريبية على بعض عمليات التصدير، وإعفاءات على مواد غذائية واسعة الاستهلاك كالزيت الغذائي، بالإضافة إلى فرض رسوم جمركية على استيراد بعض المنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً، رغم تجميد هذه الرسوم حالياً بشكل مؤقت بقرار رئاسي.

- تضمن قانون المالية لسنة 2022 تدابير ضريبية وأخرى مالية من شأنها أن تدعم القدرة الشرائية للمواطن مستقبلاً، والتي تمثلت في: تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي، إعادة النظر في النقطة الاستدلالية في الوظيف العمومي التي من المتوقع أن يتم العمل بها نهاية النصف الأول من سنة 2022، وكذا منحة البطالة الموجهة إلى الشباب البطالين طالبي العمل.

2. اقتراحات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية تقترح الدراسة ما يلي:

- توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية التي استفادت من التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2022، والتركيز على النشاطات المرافقة لتلك الأنشطة الأساسية، كنشاط الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية.

- الإسراع في وضع وتنفيذ قانون جديد للاستثمار، على أن يكون هذا القانون أكثر مرونة وينسجم مع التدبير الضريبية المتخذة مؤخرًا، ويلبي متطلبات وتطلعات ورغبات المستثمرين المحليين والأجانب في إطار علاقة رابح-رابح.

- إقرار امتيازات ضريبية وبشكل صريح ومستمر للمؤسسات الاقتصادية الناشئة والمشاريع المقاولاتية، والتي تسهم فعلاً في الإنتاج الوطني في القطاعات ذات الأولوية وتحقق نمواً جيداً من سنة إلى أخرى.

- تعزيز الرقابة الجبائية والعمل على كشف تحايل المكلفين، ولاسيما في مجال التجارة الإلكترونية، والعمل على ضبط آلياتها بشكل أكثر فاعلية، من خلال التفريق بين المعاملات الشخصية والتجارية لفرض الرسوم الجمركية في عمليات الاستيراد.

- إيجاد آليات للانسحاب من دعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك في السوق، والتي دائماً ما تخلق مشاكل في التموين بالأسواق المحلية، وتطالب بالمزيد من الدعم في كل مرة، كمادة الزيت الغذائي والحليب وغيرها، وهذا بالتوجه نحو تقديم دعم عادل اجتماعياً، ويكون بطريقة مباشرة للفئات المحتاجة ومحدودة الدخل.

- الإسراع في مراجعة النقطة الاستدلالية في الوظيف العمومي، لمواجهة الارتفاع الكبير في الأسعار بالأسواق، والذي ساهم في خفض القدرة الشرائية لهذه الفئة المهمة في المجتمع الجزائري، والتي تمثل الأغلبية في القوة العاملة.

قائمة المراجع

1. Justifit. (2021, 06 04). *Droit des finances publiques – Les domaines d'intervention*. Consulté le 02 26, 2022, sur <https://www.justifit.fr/b/guides/droit-des-finances-publiques/>
2. Tsindeliani, M. A. (2019). Institutional structure of public finance law. *Utopía y praxis latinoamericana: revista internacional de filosofía iberoamericana y teoría social*, 24 (06), 370-377.
3. القانون العضوي القانون84-17. (07 جويلية، 1984). المتعلق بقوانين المالية. 1040-1049. الجزائر: الجريدة الرسمية 11 شوال 1041.
4. المادة10. (12 30، 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
5. المادة104. (2022). المتعلقة بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة. 1-176. الجزائر، وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب.
6. المادة104. (2021). المتعلقة بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة. 1-158. وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب.
7. المادة117. (12 30، 2021). المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
8. المادة119. (12 30، 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
9. المادة121. (12 30، 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.

10. المادة 123-128-129-135-136-138. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
11. المادة 148. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
12. المادة 169. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
13. المادة 31. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
14. المادة 36. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
15. المادة 38-46. (30 12, 2021). المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية عدد 100.
16. المادة 44. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 100.
17. المادة 5. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
18. المادتين 14-90. (30 12, 2021). المتعلقة بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
19. المادتين 50-53. (30 12, 2021). المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
20. المادتين 57-59. (30 12, 2021). المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. 1-67. الجزائر، وزارة المالية: الجريدة الرسمية العدد 100.
21. المديرية العامة للجمارك. (2022). الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك. تاريخ الاسترداد 25 02, 2022، من المعدلات الجامعة للحقوق والرسوم الجمركية لبعض السلع: <https://douane.gov.dz/spip.php?article296>
22. المديرية العامة للضرائب. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. 1-176. الجزائر.
23. المديرية العامة للضرائب. (2022). قانون المالية لسنة 2022- أهم التدابير الجبائية الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وترقية الاستثمار. بلاغ، 1-4. وزارة المالية: مديرية الاتصال.
24. بشير شاوش يلس. (2003). التطبيقات العملية لقوانين المالية وإنعكاساتها على الصلاحيات البرلمانية. مجلة الفكر البرلماني، 02 (03)، 1-30.
25. بوابة الوزارة الأولى. (13 2, 2022). بيان اجتماع مجلس الوزراء - النص الكامل. تاريخ الاسترداد 26 02 2022، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى: <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-cm-13-02-2022-ar.html>
26. دليل مساطر. (2017). دراسة قوانين المالية والتصويت عليها. الرباط، المملكة المغربية: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
27. عبد المجيد قدي. (2011). دراسات في علم الضرائب (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار تحرير للنشر والتوزيع.
28. مراد ناصر. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
29. نور الدين رداد. (2017). قانون المالية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 04 (04)، 201-2019.
30. يحيى دنيدي. (2014). المالية العمومية (الطبعة الأولى). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

